



Sudan Civic Space
Monitor

رصد فضاء المجتمع المدني – السودان موجز الأوضاع - مارس ٢٠٢١

الوضع العام - مكبوت

الاتجاه	الربع الحالي يناير – مارس ٢٠٢١	الربع السابق أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٠
↓	4.0	4.1

8.1 – 10.0	6.1 – 8.0	4.1 – 6.0	2.1 – 4.0	1.0 – 2.0
مفتوح	ضيق	مقيد	مكبوت	مغلق

تراجع الفضاء المدني في السودان وتحول من مقيد (في الربع الاخير من عام ٢٠٢٠) إلى مكبوت. خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.

الأحداث الرئيسية التي جرت في الربع الأول من عام ٢٠٢١ والتي كان لها تأثير على الفضاء المدني في السودان.

شهد ٨ فبراير ٢٠٢١ إجراء تغييرات وزارية في الحكومة بتعيين وزراء جدد من الجبهة الثورية السودانية ليحلوا محل العديد من الوزراء. ويأتي تشكيل المجلس الجديد نتيجة لاستحقاقات اتفاقية جوبا للسلام الموقعة في أكتوبر ٢٠٢٠. من بين ٢٥ وزيراً جديداً الذين تم الإعلان عنهم، تم استبدال جميع الوزراء باستثناء خمسة. وهناك فصيلان مسلحان مهمان آخران ما زالوا خارج اتفاق جوبا للسلام هما الحركة الشعبية - شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان - بقيادة عبد الواحد نور.

بناءً على اقتراح وزير العدل، وتنفيذاً لأحكام الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لعام ٢٠١٩، أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبد الله حمدوك في ٢٠ يناير قراراً بإنشاء الآلية الوطنية لحقوق الإنسان. وتشمل بعض أهم مهام الآلية، المشاركة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، وعقد المشاورات العامة، وضمان تمثيل النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والمشردين داخليا واللاجئين والمجتمع المدني في إعداد تقارير السودان الدورية حول حقوق الإنسان.

في ٢١ فبراير ٢٠٢١، خفض بنك السودان المركزي قيمة العملة الوطنية بشكل حاد وأعلن عن سياسة جديدة لـ "توحيد" أسعار الصرف الرسمية والسوق السوداء. قام البنك المركزي السوداني بتعديل السعر



Sudan Civic Space Monitor

التأثيري للجنه السوداني مقابل الدولار من ٥٥ إلى ٣٧٥. وجاءت هذه الخطوة في إطار موازنة ٢٠٢١ وتوصيات برنامج إصلاح الاقتصاد السوداني المدعوم من صندوق النقد الدولي.

شهد ٢٦ مارس تسوية متأخرات ديون السودان مع البنك الدولي مما مهد الطريق للبلاد للحصول على ما يقرب من ملياري دولار من المنح المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA). تمثل هذه الخطوة اختراقاً وتضع البلاد على الطريق المؤدي إلى تخفيف أكبر للديون، والإنعاش الاقتصادي، والتنمية الشاملة. وأصبحت المتأخرات المستحقة للبنك الدولي ممكنة من خلال قرض تجسييري قيمته ١,١٥ مليار دولار أمريكي من حكومة الولايات المتحدة.

وقعت الحكومة الانتقالية في السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال جناح عبد العزيز الحلو، إعلان مبادئ في ٢٨ مارس ٢٠٢١. واتفق فيه الطرفان على "إنشاء، دولة ديمقراطية اتحادية في السودان، حيث تُكفل حرية الدين وحرية المعتقد والممارسات الدينية والعبادة لجميع السودانيين من خلال فصل هويات المنطقة الثقافية والعرقية والدين عن الدولة."

حرية التعبير والحصول على المعلومات

الوضع: مقيد

الاتجاه	الربع الحالي يناير - مارس ٢٠٢١	الربع السابق أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
↓	4.4	4.8

8.1 - 10.0	6.1 - 8.0	4.1 - 6.0	2.1 - 4.0	1.0 - 2.0
مفتوح	ضيق	مقيد	مكبوت	مغلق

تدهورت حرية التعبير وظلت مقيدة بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢١، ويرجع ذلك في الغالب إلى استمرار الملاحقات القضائية والترهيب ضد الصحفيين والنشطاء الحقوقيين. وكانت هناك عدة قضايا للمدنيين والشعراء والصحفيين الذين رُفعت دعاوى ضدهم، وتعرضوا للمضايقات القضائية نتيجة لكتابتهم. كانت هناك قضية الشاعر الشاب يوسف الدواش الذي استدعته نيابة الصحافة والمطبوعات في آدار للاستجواب حول قصيدة قدمها على قناة (S24) التلفزيونية. وكانت التهم موجهة إليه من مجلس السيادة. وفي ١٥ فبراير ٢٠٢١، كما أصدر اتحاد الصحفيين السودانيين بياناً شجب فيه مضايقة واعتقال الصحفيين بتهمة "التحريض على الفتنة وتفويض النظام الدستوري."

لم يتم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بالبيئة القانونية التي تؤثر على حرية التعبير. حيث لا يزال قانون الصحافة والمطبوعات لعام ٢٠٠٨ ساريًا، كما يستمر استخدام القوانين الأخرى ذات الصلة المباشرة بحرية التعبير مثل قانون الأمن / قانون الجرائم الإلكترونية لعرقلة الوصول / ممارسة هذا الحق. وفشلت لجنة إصلاح



Sudan Civic Space Monitor

قطاع الإعلام ، التي أنشأها وزير الإعلام السابق في نهاية عام ٢٠٢٠ ، في إحراز أي تقدم ويُنظر إليها على أنها حزبية وتتكون من غير المتخصصين. وعلى صعيد أكثر إيجابية، تم إصدار تراخيص / تصاريح للعديد من الصحف الجديدة و(٧) محطات بث إذاعية.

تم تسجيل حالات للتضليل خلال هذا الربع، في وسائل الإعلام المطبوعة ومنصات وسائل الإعلام الاجتماعية. نشرت وكالة الأنباء السودانية (سونا) في ١٢ مارس، بياناً من والي الجزيرة نفى فيه المعلومات الواردة في تعميم صادر من الحركة الشعبية لتحرير السودان - الجبهة الثورية عن نتائج اجتماعه بها في ١١ مارس. ومن الأمثلة على ذلك، قصة امرأة كونغولية قيل إنها جاءت لتنتج أفلاماً اباحية داخل البلاد، وتم اعتقالها مع طاقم تصويرها.

كما أن المعلومات المضللة تغذيها محدودية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بسياسات وقرارات الحكومة. فكشفت تحالف لرصد الموازنة من منظمات المجتمع المدني ونشطاء عن امتناع وزارة المالية عن تزويدهم بالبيانات والمعلومات المتعلقة بموازنة ٢٠٢١. أيضاً حدث ارتباك من المعلومات المضللة التي تتحدث بشأن بإغلاق المدارس بسبب COVID-19.

شهد شهر مارس زيادة كبيرة في أسعار خدمات الإنترنت / البيانات عبر جميع مزودي الخدمات. فزادت شركة سوداني للاتصالات خدمات الإنترنت بنسبة ٣٠٪ تقريباً. كما تم إعاقة الوصول إلى الإنترنت بشكل كبير بسبب الانقطاع غير المسبوق للكهرباء في جميع أنحاء البلاد. في دارفور، الاتصال بالإنترنت متقطع وتم قطع الخدمات أثناء حوادث العنف الأهلي التي حدثت في المنطقة. كما نظمت احتجاجات في مارس أمام الهيئة الوطنية للاتصالات من قبل تجمع شباب "المناصر" بسبب ضعف الإنترنت في الأجزاء الشمالية.

حرية التجمع وتكوين الجمعيات الوضع: مقيد

الاتجاه	الربع الحالي يناير - مارس ٢٠٢١	الربع السابق أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
محايد	4.1	4.1

8.1 - 10.0	6.1 - 8.0	4.1 - 6.0	2.1 - 4.0	1.0 - 2.0
مفتوح	ضيق	مقيد	مكبوت	مغلق

ظلت حرية التجمع وتكوين الجمعيات دون تغيير خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ ولم يطرأ أي تغيير على أي من القوانين المهمة مثل قانون منظمات المجتمع المدني وقانون النقابات العمالية.



Sudan Civic Space Monitor

وينتقد النقابيون العداء الذي يواجهونه من السلطات والانتهاكات المتزايدة من قبل الحكومة لاستقلالهم. تم الإبلاغ عن عدة حالات عن استمرار حل اللجان التمهيديّة للنقابية القائمة أو استبدالها بلجان فرضتها الحكومة. في يناير / كانون الثاني، قامت لجنة تفكيك نظام حزب المؤتمر الوطني بحل اللجنة التمهيديّة لاتحاد هيئة مياه الخرطوم في أعقاب إضراب نظمه النقابيون. وفي فبراير / شباط، أرسل الاتحاد العالمي للنقابات (WFTU) رسالة إلى رئيس وزراء السودان عبد الله حمدوك، يطالبه فيها بالتراجع عن الحل المستمر للنقابات، ووقف الاعتقالات التعسفية للنقابيين.

ظهرت مجموعة جديدة من اللوائح التي تقيد بشدة عمل منظمات المجتمع المدني المسجلة بموجب قانون العمل التطوعي والإنساني السوداني لعام ٢٠٠٦ وتحمل موافقة وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية المنتهية ولايتها (لينا الشيخ) على وسائل التواصل الاجتماعي في أواخر فبراير ٢٠٢١. واستنكرت منظمات المجتمع المدني اللائحة، وأصدر الوزير الجديد (أحمد آدم بخيت) قرارًا وزارياً في ١٠ مارس بإلغاء اللائحة والعودة إلى لوائح ٢٠١٣.

ألغى وزير المالية الجديد المزايا الضريبية على الرسوم الجمركية للسلع / المواد التي تستوردها منظمات المجتمع المدني في ١٥ شباط / فبراير. في غضون ذلك، رحبت منظمات المجتمع المدني بتخفيض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار، حيث اضطرت قبل القرار إلى استبدال عملتها الأجنبية بسعر مخفض قدره ٥٥ جنيهاً سودانياً مقابل الدولار بينما كانت القيمة الحقيقية للدولار ٣٨٠ جنيهاً سودانياً في السوق الموازية. استمرت الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ وقوبلت دائماً برد فعل عنيف من قبل الشرطة التي تستخدم الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية لتفريقهم. واندلعت احتجاجات سلمية فرقتها الشرطة في ولاية النيل الأزرق في ١٩ يناير، وفي ولاية القضارف في ٤ فبراير. وشهدت كسلاً احتجاجات متكررة قامت الشرطة بتفريقها بعنف في ٢٣ فبراير، ومرة أخرى في ١٦ مارس. ووردت أنباء في ٢٠ فبراير / شباط عن أماكن أخرى في الخرطوم فرقت فيها الشرطة احتجاجات عنيفة في الخرطوم، وبنجوب دارفور في ٣١ يناير / كانون الثاني.

عدم التمييز والادماج

الوضع: مكبوت

الاتجاه	الربع الحالي يناير - مارس ٢٠٢١	الربع السابق أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
↑	3.7	3.6

8.1 – 10.0	6.1 – 8.0	4.1 – 6.0	2.1 – 4.0	1.0 – 2.0
مفتوح	ضيق	مقيد	مكبوت	مغلق



Sudan Civic Space Monitor

تضمن [إعلان المبادئ الموقع بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال \(SPLM-N\)](#) الذي وقع في جوبا، بدولة جنوب السودان في ٢٨ مارس ٢٠٢١، بنوداً تتعلق بعدم التمييز والإدماج، حيث تعترف المواد ٢,١ و ٢,٣ و ٢,٦ بالتنوع العرقي والديني والثقافي في السودان والحاجة إلى حماية وضمن حقوق الأقليات.

يستمر تدفق اللاجئين على طول الحدود الإثيوبية السودانية مع الإبلاغ عما يقدر بنحو ٦١٠٠٠ لاجئ حتى الآن. [استجابةً للأزمة، اتخذ مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان](#) مع شركائه المنفذين تدابير تتعلق بتوسيع البنية التحتية الصحية ونشر العيادات المتنقلة، لمعالجة خدمات الرعاية الصحية والبنية التحتية، المحدودة في المنطقة، وتقليل الضغط على المرافق الصحية القائمة والتي تلبى احتياجات اللاجئين والمجتمعات المحلية.

في ٣٠ مارس ٢٠٢١، أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - جنباً إلى جنب مع ٣٨ شريكاً دولياً ووطنياً - نداء ٢٠٢١ المشترك بين الوكالات لتمويل اللاجئين في السودان. ستساعد خطة الاستجابة والمدعومة بمبلغ (٥٧٤) مليون دولار أمريكي أكثر من مليون لاجئ في السودان على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتعزيز الاعتماد على الذات، وإعمال حقوقهم.

شهد ٢٤ مارس إطلاق حملة "[Only Together We Complete the Picture](#)" - معاً نكمل الصورة، وتسلسل الحملة التي أطلقها المكتب الدولي للهجرة (IOM) في السودان، الضوء على رسائل التضامن والقبول والاحترام، بهدف تعزيز ثقافة التنوع والمساهمة التي يقدمها المهاجرون للمجتمع السوداني، مع التأكيد على أننا جميعاً متحدون كبشر.

المشاركة العامة/المشاركة السياسية الوضع: مقيد

الاتجاه	الربع الحالي يناير - مارس ٢٠٢١	الربع السابق أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
محايد	4.0	4.0

عقدت وزارة العدل فعاليات جمعت العديد من أصحاب المصلحة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني لمناقشة القوانين المقترحة، [وتضمنت جلسة تشاورية حول التشريع المقترح لقانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٢١، وقانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.](#) في خطوة غير مسبوقة، بدأت وزارة العدل أيضاً في نشر إعلانات على موقعها على الإنترنت ترحب فيه بتعليقات المواطنين على بعض القوانين المقترحة قيد الدراسة.



Sudan Civic Space Monitor

خلال شهر مارس، نفذت منظمة سوديا (المبادرة السودانية للتنمية) بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني الشريكة في دارفور والمناطق الشرقية، حملة تحت شعار "حق تشارك" أو حقك في المشاركة. شارك في الحملة التي استمرت لعدة أسابيع العديد من أصحاب المصلحة بهدف تعزيز جهود مناصرة المجتمع المدني من أجل عمليات الإصلاح الديمقراطي الشامل مع التركيز على الإصلاحات في قانون العمل الطوعي والإنساني السوداني لعام ٢٠٠٦.

في ولاية البحر الأحمر، كانت هناك مطالب لزيادة المشاركة التمثيل في الدولة والوزارات الحكومية والمناصب الدستورية للدولة. وعلى نفس المنوال، اتهمت لجنة التنسيق لقوى الحرية والتغيير بولاية البحر الأحمر أحزاباً لم تسمح بالتدخل في المرشحين الذين تقدمت بهم اللجنة كاعضاء في المجلس التشريعي واستبدالهم بمرشحين على أساس حزبي ضيق. في أواخر مارس/ آذار، نظمت مجموعة شباب البجا في شرق السودان احتجاجات دعت فيها لجنة التعيينات في الخدمة المدنية إلى تطبيق سياسة التمييز الإيجابي لصالح الأشخاص المنتمين لولاية البحر الأحمر في التعيينات في وظائف ديوان الضرائب في الولاية.

ورداً على عدم مراعاة الكوتا النسائية في تشكيل الحكومة الجديدة، رفعت حملة "جدامية" التي أطلقتها مبادرة الحارسات طعناً دستورياً أمام المحكمة الدستورية وكتبت مذكرة بشأنها لرئيس الوزراء. وبحسب المذكرة، بلغت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الوزراء الجديد الذي شكله رئيس الوزراء ١٥,٣٪، أي أقل بكثير من نسبة ٤٠٪ المنصوص عليها في المرسوم الدستوري.

تم إعداد هذا التقرير كجزء من رصد الفضاء المدني السوداني ويقدم موجزاً عن حالة الفضاء المدني في البلاد بناءً على الركائز الأساسية في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع، وعدم التمييز / الإدماج. والمواطن / المشاركة السياسية.

ويستند التقرير إلى الأخبار والمعلومات التي تم التقاطها ونشرها على الموقع الإلكتروني للراصد والتحليل الذي قدمه فاعلين في المجتمع المدني السوداني من مختلف الخلفيات والخبرات.

لمزيد من المعلومات أو أي استفسارات، يرجى الاتصال بـ - sudan@civicmonitor.org